

مادة ٧ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وبمعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
 نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما
 صدر برأى المتبه في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٥١ (٢١ يولييه سنة ١٩٣٢)

شؤاد

بجامر حضرة صاحب الجلالة

لؤيس مجلس الوزراء

شماعيل هدى

لوزير المالية

شماعيل هدى

شؤاد رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٢

باستثناء القروض التي يقرضها بنك التسليف الزراعى المصرى من أحكام القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣ بعدم جواز توقيع المجر على الأملاك الزراعية الصغيرة

شؤاد رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٢

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز التمسك بعدم جواز المجر المنصوص عليه في القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣ عند تحصيل الديون الناشئة عن القروض المضمونة برهن عقارى التي يقرضها بنك التسليف الزراعى المصرى من الأموال التي تقدمها له الحكومة بموجب القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٢
 مادة ٢ - على وزيرى المالية والحقانية كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى المتبه في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٥١ (٢١ يولييه سنة ١٩٣٢)

شؤاد

بجامر حضرة صاحب الجلالة

لؤيس مجلس الوزراء

شماعيل هدى

لوزير المالية

شماعيل هدى

لوزير الحقانية (بالنيابة)

شيد الفتح يحيى

اعلان

قد صدقت الجمعية التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٣٢ وفقا للسادة الثانية عشرة من القانون المدنى المختلط على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٢ باستثناء القروض التي يقرضها بنك التسليف الزراعى المصرى بموجب القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٢ من أحكام القانونين رقم ٣١ لسنة ١٩١٢ ورقم ٤ لسنة ١٩١٣ بعدم جواز توقيع المجر على الأملاك الزراعية الصغيرة .

شؤاد رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٢

بيع المحصولات المرتهنة للقروض التي يسلفها بنك التسليف الزراعى المصرى

شؤاد رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٢

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يجوز لبنك التسليف الزراعى المصرى المنشأ تنفيذ الرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ اذا حل موعد الدفع ولم تسدده القروض مع المستحق عليها من المصروفات والملحقات أن يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات الزراعية المرتهنة طبقا للشروط المنصوص عليها فيما بعد .

مادة ٢ - يعلن المدين بخطاب موصى عليه بأنه اذا لم يف بما عليه يشرع في بيع القطن أو غيره من المحصولات المرتهنة .

لا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضي ٣٠ يوما من تاريخ ارسال الاعلان المتقدم ذكره .

مادة ٣ - يتولى بنك التسليف الزراعى المصرى البيع بطريق المزاد العلنى أو بأية طريقة أخرى يراها .

فاذا قرر أن يكون بالمزاد العلنى يباشر البيع في محل وجود القطن أو غيره من المحصولات أو في سوق من الأسواق أو حلقة من حلقات القطن يعينها البنك ويعلق على باب الشونة أو المخزن المودع به القطن أو غيره من المحصولات أو على باب السوق أو الحلقة بحسب الأحوال اعلانا يبين فيه محل البيع ويومه وساعته .

أما اذا قرر البنك أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلنى فيجب عليه اخطار المدين بذلك مع ابلاغه الثمن المعروض للشراء واسم المشتري . ولا يجوز اتمام البيع الا اذا لم يقدم المدين مشتريا بثمن يزيد على هذا الثمن في خلال ثمانية أيام من تاريخ الاخطار .

مادة ٤ - يخصم من الثمن واحد في المائة نظير مصروفات البيع ثم يقتضى من صافي ثمن البيع مجموع القروض المستحقة من أصل وفوائد ، وكذا النفقات التي يجوز استردادها بحسب عقد القرض ، فاذا بقى شئ بعد ذلك رد الى المدين .

مادة ٥ - لا يمنع وجود دائنين حاجزين أو معارضين البنك من أن يباشر بيع المحصولات المرتهنة بطريقة أخرى غير المزاد العلنى .

غير أنه يجب على البنك في هذه الحالة أن يخاطر الدائنين الحاجزين والمعارضين بمثل ما يخاطره المدين ، ويكون لهم نفس الحق الخول للدائن طبقا للسادة الثالثة .

ويستولى البنك في جميع الأحوال على مجموع القروض المستحقة والنفقات المترتبة في السادة الرابعة ، وما يبقى بعد ذلك - اذا وجد - يودع في خزنة المحكمة المختصة لتنصرف فيه طبقا للقانون .

مادة ٦ - يابى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٣١ الصادر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١ .